Distribution: Restricted EB 2006/87/R.15/Rev.1 20 April 2006
Original: English البند 10(ب)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19–20 أبريل/نيسان 2006

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية موزامبيق

من أجل

برنامج الدعم الزراعي

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع موزامبيق 2

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – الأهداف والنطاق 5

جيم – عناصر البرنامج 6

دال – التكاليف والتمويل 9

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 13

زاي – المبررات الاقتصادية 13

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 15

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 16

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الذيل الأول–	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني–	**تمويل الصندوق السابق في موزامبيق**	**2**
الذيل الثالث–	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع–	**الهيكل التنظيمي**	**12**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	متيكال
1.00 دولار أمريكي	=	25 000 متيكال
1.00 متيكال	=	0.00004 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية موزامبيق

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

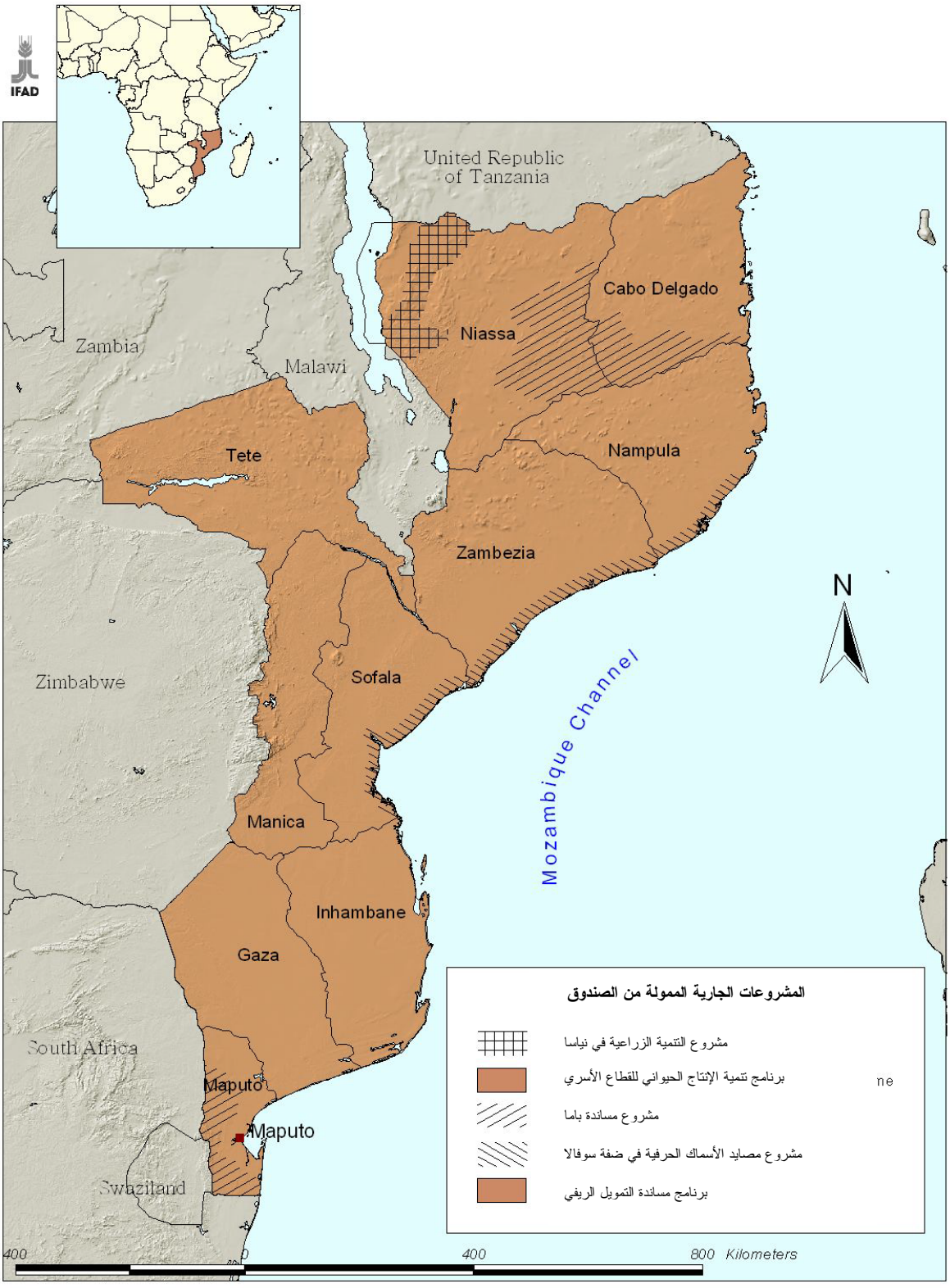

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية موزامبيق

برنامج الدعم الزراعي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية موزامبيق
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	50.82 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	13.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	لا أحد
مساهمة المقترض:	30.07 مليون دولار أمريكي
مساهمة المشروعات والمستفيدين:	000 756 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج: يشكل برنامج الدعم الزراعي جزءاً محورياً من المرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، وهو واحد من أوائل النُّهج الشاملة للقطاع الزراعي بأسره، التي اعتُمدت في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وقد اجتذبت المرحلة الأولى من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية دعماً كبيراً من الجهات المانحة – باستخدام آلية مشتركة لتدفق الأموال كوسيلة للمواءمة بين تدخلات الجهات المانحة – وركزت على الجوانب الزراعية لاستراتيجية الحد من الفقر. وقد نجحت المرحلة الأولى من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية في بناء القدرات وتعميم بعض الوظائف الإدارية للوزارة المنفذة، وهي وزارة الزراعة والتنمية الريفية. غير أن تقدماً محدوداً أُحرز في وضع آليات تنفيذ محلية سليمة، وإصلاح روح الجماعة وطرق التشغيل في الوزارة. وعلى الرغم من حركة قامت بها بعض الجهات المانحة لدعم الميزانية أو دعم مشروع محدد، اجتذبت المرحلة الثانية من برنامج الحكومة حتى الآن مستوىً محترماً من التزام الجهات المانحة واعترافاً بالحاجة إلى معالجة أكثر دينامية وتكريساً لتلبية احتياجات صغار المزارعين بطريقة تشاركية، بواسطة هياكل الحكم المحلي الناشئة. وسيقبل البرنامج هذا التحدي فيما يتعلق بتقديم خدمات الإرشاد.

من هم المستفيدون؟ المستفيدون هم من الأسر الريفية الفقيرة في موزامبيق البالغ عددها 3.2 مليون أسرة. ومعظم صغار المزارعين يفلحون قطع أرض تقل مساحتها عن هكتارين اثنين، يزرعون فيها محاصيل كفاف بعلية على الأغلب. ومن بين مجموعة الأسر البالغة نسبتها 45%، التي تشكل فئة "الأشد فقراً"، وهي تضم معظم الأسر التي ترأسها نساء والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، ستستفيد نحو 400 63 أسرة فائدة مباشرة، ويأتي معظم فائدتها من تحسين الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك سوف تستفيد 500 46 أسرة من فئة الأسر المصنفة بأنها "فقيرة"، والبالغة نسبتها 33%، و 000 31 أسرة من فئة الأسر المصنفة بأنها "أقل فقراً"، والبالغة نسبتها 22%، من زيادة الأمن الغذائي وزيادة الدخل. معنى ذلك أنه سيستفيد ما مجموعه 000 140 أسرة (أو 000 700 فقير، رجالاً ونساءً) فائدة مباشرة وكبيرة، بينما تستفيد أسر يقدر عددها بأنه مساوٍ لهذا العدد فائدة غير مباشرة. ويتوقع أن يسفر البرنامج عن انتقال 000 30 أسرة من فئة "الأشد فقراً" إلى فئة "الأسر الفقيرة"، بينما تنتقل 000 20 أسرة "فقيرة" إلى فئة "الأقل فقراً".

لماذا هم فقراء؟ من بين الأسباب الأساسية للفقر ما يلي: صغر مساحات المزارع والمناطق المزروعة، وغلبةُ نُظُم الفلاحة اليدوية، ورداءة مستويات الزراعة/ مما تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وإيجاد حلقة مفرغة من تدنّي الناتج وتدنّي الدخل وقلة استخدام المدخلات والتكنولوجيا. وتتعقد هذه العوامل بسبب: عدم توفُّر المدخلات الزراعية أو عدم القدرة على شرائها؛ وتَفَشّي قلة المعرفة وعدم كفاية المعلومات نتيجة لتدهور نظم الإرشاد التي عفّى عليها الزمن؛ وبُعد المناطق الزراعية وتشتُّت السكان، وهذا يعقِّد تسويق المحاصيل، وتنظيم المزارعين والتفاعل فيما بينهم، وتقديم الخدمات.

ما الذي سيفعله البرنامج لهم؟ سيُبنى البرنامج على الخبرات الأخيرة للقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في التعاون مع منظمات المزارعين ودعمها، وتبادل المشورة والمعرفة معها لإصلاح روح الجماعة وطرق تشغيل خدمات الإرشاد المقدمة من القطاع العام، في الوقت الذي يتم فيه توسيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات

غير الحكومية وتوسيع أدوارها، لتتمكن من تلبية احتياجات المزارعين على نحو أفضل. سيقدم البرنامج المشورة والتدريب والتوجيه لتحليل المشاكل وتحديد إمكانيات التنمية؛ والخدمات التقنية للمزارعين ومجموعات المزارعين وجمعياتهم؛ وسوف ييسِّر الحصول على التمويل أو، عند الضرورة، يقدمه لتشجيع ودعم إضفاء الطابع التجاري على المؤسسات الزراعية، بما في ذلك الاتصالات الشخصية المباشرة بين المزارعين، وتقديم الخدمات من قِبَل مروجي أعمال المزارعين.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيشارك المستفيدون من البرنامج بواسطة إنشاء مجموعات مزارعين جديدة وتعزيز المجموعات القائمة، مثل المدارس الميدانية للمزارعين، وجمعيات الإنتاج والتسويق، وغيرها من منتديات المزارعين والمنتجين المحلية. وسيتم تمكين هذه المجموعات لكي تصوغ احتياجاتها وتتصل بالحكومات المحلية بغية تحسين تخطيط وطلب تمويل المشروعات الفرعية، وكذلك إقامة صلات مع شركاء في القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية موزامبيق
من أجل
برنامج الدعم الزراعي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية موزامبيق بما قيمته 13.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل نحو 20.0 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج الدعم الزراعي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تبلغ مساحة موزامبيق 090 784 كيلومتراً مربعاً، وهي تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لأفريقيا. ويتزايد عدد سكانها البالغ 19.1 مليون نسمة بنسبة 1.8% في السنة. حدث تحوُّلٌ في النظام الاقتصادي والسياسي لموزامبيق، على مدى العقد الماضي، بواسطة سياسات واقعية موجهة نحو السوق، ويعترف الناس بأن البلد مثال للإصلاح الاقتصادي الإيجابي والعدالة الاجتماعية.[2] ما زال الدخل القومي الإجمالي للفرد منخفضاً، إذ بلغ مقداره 250 دولاراً أمريكياً (2004)، ويقع البلد في المرتبة الـ 168 بين 177 دولة يشملها دليل التنمية البشرية لعام 2005. وتحت تأثير اللبرالية والإدارة الاقتصادية السليمة، بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو 8% منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين؛ وبلغ متوسط التضخم المالي 10% في السنة منذ عام 2000؛ وزادت احتياطيات العملات الأجنبية زيادة مطَّردة؛ وأظهرت الميزانية نمواً قوياً في الإيرادات، ومراقبة سليمة للنفقات. وفي عام 2003 بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الخارجية لموزامبيق مليار دولار أمريكي، جاء أكثر من 80% منها على شكل منح، معظمها من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] للحصول على مزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

[2] على الصعيد المركزي، الوزارات الرئيسية المعنية بالاقتصاد والزراعة والتنمية الريفية هي وزارة المالية؛ ووزارة التخطيط والتنمية التي أنشئت حديثاً، وهي مسؤولة – في جملة أمور – عن التخطيط الوطني والتنسيق على الصعيد الوطني ودعم برامج التنمية اللامركزية، بما في ذلك البرامج المعنية بالتنمية الريفية؛ ووزارة الزراعة (التي كانت من قبل تعرف باسم وزارة الزراعة والتنمية الريفية). وتُمَثَّلُ وزارة التخطيط والتنمية ووزارة الزراعة على المستوى الإقليمي، مع وجود مكاتب لوزارة الزراعة في كل واحدة من مقاطعات البلد الـ 128.

2 - الزراعة ركن من أركان الاقتصاد الوطني. فمنها يأتي خُمس الناتج المحلي الإجمالي وأربعة أخماس الصادرات – ومعظمها من السكر والقطن والفستق الحلبي والخشب والإربيان. ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من الأهمية بعد التجارة والصناعة، ويوفر عمالةً لثلثي السكان. وتزداد القيمة الزراعية المضافة بواقع 5%–7% في السنة. وتوجد في موزامبيق موارد أرضية كثيرة نحو 46% منها أراضٍ صالحة للزراعة، لكن لا يُفتلح منها إلا 10% فقط. وأكثر ما توجد الإمكانيات الزراعية في المناطق الوسطى والشمالية، بينما التربة في المناطق الجنوبية فقيرة والأمطار قليلة – وهي معرضة للجفاف والفيضان في آن واحد. والصورة الإجمالية للاقتصاد الريفي هي قاعدةٌ هشَّةٌ لدخل الأسرة، بنيت على زراعة محاصيل كفافية، يكملها (في الجنوب) عملٌ خارج المزرعة وهجرةٌ من أجل العمل. تحصل الأسر الريفية بوجه عام على أربعة أخماس دخلها من أنشطة زراعية: ومعظمها يعمل في زراعة المحاصيل (المنيهوت والذرة والبقول بصورة رئيسية)، لكن أكثر من 70% من أصحاب المزارع الصغيرة، لديهم على الأقل مصدر دخل واحد غير المحاصيل. وتساهم المواشي بـــ 3% من دخل الأسرة (يتألف معظمها من الدواجن والماعز والبقر). غلة الزراعة بوجهٍ عام أقل منها في البلدان الأخرى التي توجد فيها أحوال زراعية–إيكولوجية مشابهة. والتنمية الزراعية أساسيةٌ للحد من الفقر، وتوجد في موزامبيق إمكانيات جيدة لتحقيق مزيد من التنمية الزراعية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3 - موَّلَ الصندوق حتى الآن بقروضٍ ثمانية برامج ومشروعات في موزامبيق. وتضم حافظة القروض الراهنة تدخلات لدعم المحاصيل ومصائد الأسماك وتنمية الثروة الحيوانية، وكذلك إقامة صلات مع الأسواق، وخدمات مالية ريفية. ويكمل حافظة القروض هذه ويدعمها خمسة تدخلات ممولة بمنح تُركِّزُ على اختبار نُهُجٍ لتخفيف أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتجربة خطة لتمويل المشروعات الصغيرة؛ والقيام بدور رائد لتمكين أصحاب المزارع الصغيرة من الوصول إلى أسواق الصادرات؛ وتعزيز منظمات المزارعين؛ ودعم إعداد استراتيجية تنمية ريفية وطنية. وما تراكم لدى الصندوق والجهات المانحة الأخرى من خبرة اكتسبتها من التدخلات السابقة والجارية أعطى الصندوقَ دروساً هامةً استرشد بها في تصميم البرنامج، ويلاحَظ منها على وجه الخصوص: (i) الحاجة إلى المرونة والإشراف الصارم، خاصةً بالنظر إلى عدم فعالية نظم الرصد والتقييم بوجه عام؛ (ii) الحاجة إلى دعم المشاورات مع الجهات المانحة المتعددة وآليات التمويل، كما حدث بموجب البرنامج الوطني للتنمية الزراعية؛ (iii) الحاجة إلى تنمية المنظمات الشعبية ورعايتها ليُضمَنَ لها الملكية والكفاءة والاستقلال الذاتي والاستدامة؛ (iv) الحاجة إلى وضع فقراء الريف في مركز الاهتمام باستهدافهم مباشرةً وجعلهم مستفيدين مشاركين مشاركة تامة، لا مجرد معتمدين على أثر غير مباشر أو أثر يَرْشَحُ إليهم من غيرهم؛ (v) مع أن إقامة الشراكات مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية عملية صعبة ومكلفة، فهي شرط أساسي إذ أريد تحقيق تنمية مستدامة.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع موزامبيق

سياسة موزامبيق من أجل استئصال الفقر

4 - ترد استراتيجية حكومة موزامبيق للحد من الفقر في خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المدقع، التي أعدت في عام 2001 بهدف تخفيض عدد حالات الفقر المدقع (الذي عُرِّفَ بأنه عدم قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية) من 70% في عام 1999 إلى أقل من 50% في عام 2010. وتشمل أهداف خطة العمل ما يلي: (i) تحقيق نمو

ســـــريع يقوده القطاع الخاص، يســـــتهدف الزراعة والصناعة والنقل على وجه التحديـــد؛ (ii) المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي؛ (iii) تحسين إيصال الخدمات العامة؛ (iv) إصلاح النظام القانوني ونظام الإدارة المالية. وفي عام 2004 انخفضت نسبة تفشّي الفقر إلى 54 في المائة.

5 - تضع خطة العمل الزراعة والتنمية الريفية والحكم الصالح بين مجالات أولويتها. وينعكس هذا التركيز أيضاً في استراتيجية إصلاح القطاع العام لعام 2001 والاستراتيجيات القادمة للتنمية الريفية واللامركزية، وكلتاهما تعترف بالأهمية البالغة لمشاركة المجتمع المحلي وزيادة نقل السلطة إلى الأقاليم والمقاطعات والوكالات التي هي أدنى. والمرحلة الثانية من الخطة الوطنية الجارية الآن بدعم عام للميزانية من 16 جهة مانحة متعددة الأطراف وثنائية، تشمل أهدافاً مذكورةً بصراحة للقطاع الزراعي، الذي يشكل محوره برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية.

أنشطة الجهات المانحة الكبيرة في ميدان استئصال الفقر

6 - الجهات المانحة التي تقدم دعماً عاماً للميزانية من أجل خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المدقع، وكذلك الشركاء الآخرون في التنمية (بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية)، معنيون بجوانب مختلفة من مجهود موزامبيق للحد من الفقر، أحياناً بتوكيد قطاعات فرعية محددة (كالبحوث الزراعية) أو مواقع محددة. وفيما يتعلق ببرنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، أعلنت بالفعل ثماني جهات مانحة (كندا، والدانمرك، والمفوضية الأوروبية، والنمسا، وفنلندا، وأيرلندا، والسويد، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) التزامات قطعية أو مرجَّحة، يبلغ مجموع مساهماتها السنوية إلى الآلية المشتركة لتدفق الأموال 24 مليون دولار أمريكي لعام 2006. وتسهم جهتان مانحتان أخريان، هما إيطاليا ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، بمبلغ إضافي مقداره 16 مليون دولار أمريكي لدعم مشروعات زراعية محددة خارج إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

استراتيجية الصندوق في موزامبيق

7 - إن رؤية حكومة موزامبيق للتنمية الزراعية، التي تشكل الأساس الرئيسي للمرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، واستراتيجية الصندوق الإقليمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية متوائمتان بوضوح تام. فكلتاهما تركِّز على أربعة اتجاهات رئيسية هي تمكين أصحاب المزارع الصغيرة من الوصول إلى الأسواق وإلى الخدمات المالية والتكنولوجيا المحسنة والموارد الطبيعية. يضاف إلى ذلك أن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي وضعها الصندوق، والتي أُقِرَّت في سبتمبر/أيلول 2004 تركز على ما يلي: توجيه المساعدة بوضوح وبصورة مباشرة إلى فقراء الريف؛ والمحافظة على اتساق تام مع سياسة الحكومة ومبادرات الجهات المانحة الأخرى؛ والاستفادة من نقاط القوة والميزات المقارنة للصندوق، لا سيما فيما يتعلق بالمنظمات الريفية، وتطوير الصلات مع الأسواق، والشراكة بين القطاعين العام والخاص والنُّهُج الابتكارية، بما في ذلك العمل مع المنظمات غير الحكومية.

8 - الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في موزامبيق هي: (i) زيادة دخل فقراء الريف بتعزيز حصولهم على الخدمات الاستشارية ومواصلة تطوير الصلات مع المشغلين من القطاع الخاص لتوريد المدخلات وتسويق المنتجات، وتحسين الحصول المستدام على الخدمات المالية وزيادة إنتاج المنتجات القابلة للتسويق؛ (ii) تمكين فقراء الريف بتشجيع منظمات صغار المنتجين والشراكات المحلية من أجل التنمية، مع إيلاء الانتباه الواجب وتكريس جهود

وموارد محددة لإدخال قضايا متصلة بالمرأة والشباب وأثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز عن قصد؛ (iii) مواصلة الاستفادة من أدوات تعزيز الشراكة بين الجهات المانحة والحكومة وتعزيز هذه الأدوات، بخاصةٍ فيما يتعلق بـــ : حوار السياسات، استناداً إلى هياكل البرامج المواتية وذات الصلة؛ ودعم البرامج، بما في ذلك تطوير البرامج وإدارة المعرفة وبناء الشراكات.

الأساس المنطقي للبرنامج

9 - يبرز الأساس المنطقي لبرنامج الدعم الزراعي من رؤية الحكومة للتنمية الزراعية، ومقترحات خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المدقع لنمو الاقتصاد الريفي والحد من الفقر، والتقدم المحرز في عملية اللامركزية ونظام الحكم في البلد، وكذلك التقدم المحرز حتى الآن بموجب برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية. وتتلاقى هذه العوامل لتدعيم خطة نمطٍ للتنمية الزراعية أكثرَ إنتاجاً وتجاريٍّ ومستدام، باعتباره شرطاً مسبقاً لمكافحة الفقر وتحسين النمو الاقتصادي. وإن التقدم الكبير في التنمية الزراعية الذي أحرز منذ عام 1992 وما صاحبه من تنمية منظمات المزارعين، ولو بسرعة أقل، تجاهلا إلى حد كبير أغلبية صغار المزارعين الذين يعيشون عيش الكفاف، والذين ما زال عدم كفاية الإمدادات الغذائية وعدم كفاية الدخل النقدي لأسرهم يشكلان تحديات مزمنة. ومع ذلك توجد تكنولوجيات ملائمة ومثبتة تتلاءم مع قدراتهم ومواردهم ومحنتهم المالية ويمكن إيصالها إليهم بواسطة خدمات إرشاد فعالة. وتشكل أوجه التقدم الذي أحرز في التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية أيضاً سابقة واضحة للتدخل في المستقبل.

10 - وقد أُخِذَت في الحسبان مجالات العمل المعينة التي تهم الجهات المانحة الأخرى لدى تصميم برنامج الدعم الزراعي باعتباره مساهمة الصندوق في المرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية. وأدى ذلك إلى التركيز على الإرشاد الزراعي، لأن الزراعة وتسويق المنتجات، والبحث، والزراعة التجارية بالحجمين المتوسط والكبير، والصناعة الزراعية، ومساعدة الخدمات المالية الريفية مشمولة من قبل إلى حد كبير في مبادرات أخرى. علاوة على ذلك، مع أن العمل جارٍ في تطوير قدرات التخطيط العام والإدارة على صعيدي الأقاليم والمقاطعات، ما زالت القدرات المتعلقة بتخطيط الجوانب الزراعية والتنفيذ في حاجة إلى انتباه عاجل.

11 - تنطوي استراتيجية البرنامج على ما يلي: (i) إدخال الإدارة بصورة أساسية في نظم الحكم المحلي؛ (ii) اعتبار الإقليم الموضع الرئيسي للتنسيق والإشراف، واعتبار المقاطعة النقطة الرئيسية لتخطيط الخدمات ووضع ميزانياتها وإنجازها وإدارتها ورصدها؛ (iii) قصر الأنشطة المنفذة على الصعيد المركزي على وظائف المشورة والتنسيق لضمان الفعالية والاتساق في تنفيذ الأنشطة والاتصال اللازم مع وزارات المالية، والتخطيط، والتنمية، وإدارة الدولة؛ (iv) ضمان توفُّر أقوى درجة من الاستقلال الذاتي والولاية للكيان المسؤول على صعيد الإقليم؛ (v) التكامل مع الوكالات القائمة وتدعيمها هي والأنشطة التكميلية لمساندة الحكومات المحلية، مع الاستفادة من قدرات جميع المساهمين المحتملين في التنمية الزراعية، بالحصول على الخدمات من مصادر خارجية.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

12 - مع أن برنامج الدعم الزراعي يغطي البلد بأسره، تتفاوت المشاركة في أنشطة البرنامج بتفاوت القدرات المتاحة لكل مقاطعة على حدة الفردية. ونتيجةً لذلك، ستشمل المقاطعات المشاركة ما يلي: (i) نحو 40 مقاطعة توجد لديها احتياجات أو إمكانيات قوية، تلقت حتى الآن مساعدات محدودة ولديها قدرات محدودة، وستعطى هذه المقاطعات الأولوية في الترتيب وتحتاج إلى مدخلات من جميع جوانب البرنامج؛ (ii) 60 مقاطعة أخرى تلقت مساعدات كبيرة من مشروعات إنمائية أو زراعية سابقة على صعيد المقاطعة، ولديها قدرات متقدمة على التخطيط والتنمية، وتوجد في مناطق تتوفر فيها إمكانيات كبيرة، وهي أقل حاجةً نسبيا من غيرها، ولذلك تحتاج إلى دعم أقل كثافة لتطوير قدراتها؛ (iii) نحو 28 مقاطعة قاعدة مواردها الطبيعية أكثر محدودية أو سكانها متفرقون و/أو فيها ظروف خاصة (كوجود مراتع وطنية، مثلاً) تجعلها أقل استجابة لتدخلات البرنامج، ولذلك ستتلقى مساعدات محدودة تستهدف الأمن الغذائي بصورة رئيسية. وقد أُعِدَّت مسودة لمعايير مشاركة المقاطعات تتفق مع المعايير الجاري تصميمها وتطبيقها بموجب تدخلات جارية تؤيد اللامركزية، مع إدخال معالم خاصة بالبرنامج على وجه التحديد. وستوضع المعايير في صيغتها النهائية في المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج.

13 - تصنف وزارة الزراعة المزارعين في موزامبيق، البالغ عددهم نحو 3.2 مليون أسرة في ثلاث فئات اجتماعية-اقتصادية، هي: أشد الأسر فقراً (التي تزرع مساحة تقل عن هكتار واحد)، وهذه يقدر عددها بـــ 1.44 مليون أسرة؛ والأسر الفقيرة التي يبلغ عددها 1.06 مليون أسرة (وهذه تزرع ما بين هكتار واحد وهكتارين)؛ والأسر الأقل فقراً (التي تزرع أكثر من هكتارين)، ويبلغ عددها 000 704 أسرة. وسوف يستهدف البرنامج الفقراء والمحرومين بواسطة: معيار أهلية أولي تضم بموجبه كل فئة مزارعين من الفئات المشاركة أو جمعية مزارعين 70% على الأقل من الأسر صاحبة المزارع الصغيرة؛ وإعطاء الأولوية من الفئات المشاركة للمقاطعات والمواقع والمجتمعات المحلية التي يوجد فيها الفقر بنسبة كبيرة؛ وتحديد مستويات منصفة وحد أدنى من التوازن بين الجنسين في عضوية فرق التنفيذ واللجان ومنظمات المزارعين وبرامج التدريب؛ واستخدام آليات لضمان حصول الأسر الأشد فقراً على كل أنواع المساعدة، بما في ذلك المساعدة الموجهة ذاتياً إلى أشد الأسر فقراً. وتتخذ داخل المجتمعات المحلية تدابير بالتشاور مع الزعماء المحليين لضمان كون العضوية شاملة.

باء – الأهداف والنطاق

14 - يشكل البرنامج جزءاً أساساً من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، دعماً لمبادئ خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المدقع وأهدافها؛ ويسعى على وجه التحديد إلى المساهمة في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في إبقاء نمو القطاع الزراعي على مستوى 7% أو أكثر في السنة، وهو الحد الذي تشير التقديرات إلى أنه سيكون مطلوبا لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل الهدف في المساهمة في الحد من الفقر المدقع وتحسين نوعية حياة رجال ونساء الريف في موزامبيق. والغرض من التنمية هو زيادة العائدات وتحسين الأمن الغذائي لأسر المزارعين الكفافيين، لا سيما الأسر التي ترأسها نساء والأسر المحرومة، بواسطة زيادة كفاءة الإنتاج زيادة مطَّرِدَة. والآثار

المؤيدة الرئيسية هي: توسيع إمكانيات الوصول إلى خدمات الدعم التقني، وتحسين تنظيم مجموعات المنتجين التي تؤثر في تقديم الخدمات، وتقديم خدمات الدعم المستندة إلى الطلب.

جيم – عناصر البرنامج

15 - يتألف البرنامج من ثلاثة عناصر ستنفذ بالتتابع على مسافة مناسبة بين العنصر والآخر، بما في ذلك التركيز تركيزاً قوياً على الأنشطة التمهيدية خلال السنتين الأوليين من التنفيذ: (i) تنمية جانب العرض (لتوصيل خدمات الإرشـــاد)؛ (ii) تنمية جانب الطلب؛ (iii) تقديم الخدمات الزراعية. وتورد الفقرات التالية وصفاً مفصلاً لعناصر البرنامج.

تنمية جانب العرض

16 - الهدف من عنصر تنمية جانب العرض هو إعادة توجيه روح الجماعة وبناء قدرات القطاع العام ونظمه على تقديم خدمات الإرشاد، وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، بمن فيهم مجموعات المزارعين ومروجي أعمال المزارعين، وتعزيز هذه المشاركة وتعميقها، لكي يقدموا بمزيد من الفعالية للمشورة والمعلومات والتدريب والمساعدة التقنية اللازمة لأصحاب المزارع الصغيرة. ويقسم العنصر إلى عنصرين فرعيين اثنين.

17 - **إعادة توجيه القطاع العام ودعمه:** يهدف هذا العنصر الفرعي، على نحو يتفق مع سياسة الحكومة وأهداف خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المدقع، إلى تحسين أداء خدمات الإرشاد بتقليل التنفيذ المباشر من قبل الحكومة، وتطوير قدرات المؤسسات التي تركز على توجيه تقديم الخدمات بصورة تعددية ودعمها ورصدها. وهذا يتوقف على تغير النظرة الوطنية إلى الإرشاد الوطني مع الاعتراف بالنموذج الجديد وإعداد النظم والمبادئ التوجيهية والوثائق اللازمة لوضعه موضع التنفيذ. وسيكون هناك نشاطان اثنان رئيسيان. الأول – إعادة توجيه والدعم على المستوى المركزي – سيركز على الوحدة التي تدير برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية في وزارة الزراعة ودائرة الإرشاد التابعة لها. وسيمول البرنامج تقدير الاحتياجات في مجال التدريب، وتدريب كبار الموظفين، والمشاورات مع مزارعي المقاطعة، ونظم التخطيط، وإسداء المشورة بشأن عقود الخدمات، وإصلاح الخدمات الزراعية في المقاطعة، وتقديم المساعدة التقنية الوطنية والدولية لدعم التنفيذ. وسيقدم هذا النشاط أيضاً عدداً محدوداً من المركبات وكمية محدودة من المعدات ولوازم المكاتب والاتصالات. وسيقدم النشاط الثاني – تنمية الأقاليم والمقاطعات – دعماً للجوانب الزراعية لتخطيط وتنفيذ تنمية المقاطعات والأقاليم. ومن شأن الترتيبات المؤسسية الجديدة أن تحسِّن وتعزز الحكومات المحلية، وتساهم مباشرة في عملية اللامركزية. ومن حيث الإرشاد سيتألف فريق المقاطعة التقني لخبراء الإرشاد الزراعي من أربعة موظفين على الأكثر تعكس صلاحياتهم المسؤوليات عن إدارة خدمات الإرشاد المتعاقد عليها من الخارج وتحسين قدرات التخطيط لضمان تمثيل مصالح المزارعين تمثيلاً فعالاً في خطط التنمية الزراعية للمقاطعة. وسيكلف مدير الزراعة في المقاطعة بمهمة ضمان إبلاغ مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بالأنشطة القائمة في المقاطعة، للمساعدة على إعداد العطاءات؛ وبإدارة العقود الناتجة عن ذلك وتيسير العلاقات بين منظمات المزارعين وكيانات الحكم المحلي. وإلى جانب المساعدة التقنية، التي ستقدم من المركز، لكنها تتمثل بصورة رئيسية في دعم الأقاليم والمقاطعات، سيشمل النشاط: تنمية الموارد البشرية لموظفي الأقاليم والمقاطعات، بما في ذلك

التدريب الأكاديمي الطويل الأجل والقصير الأجل؛ والتدريب العملي على إجراء المشاورات مع المزارعين؛ وأهم من ذلك تنظيم حملة مهمة للتشاور وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل لأصحاب الشأن، وتوفير المركبات والمعدات ولوازم الاتصال والمكاتب؛ وزيادة عدد الموظفين على صعيد المقاطعة؛ والمساعدة في تمويل التكاليف التراكمية، بصورة رئيسية للأنشطة الميدانية.

18 - **تشجيع ودعم القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية** سيقوم هذا العنصر الفرعي بتعبئة ودعم مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات في المجتمع المحلي. ويرجح أن يكون من بين المشاركين المحتملين مؤسسات بحوث خاصة؛ ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية؛ والجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية؛ وخبراء استشاريون ومرشدون وعلماء؛ وشركات استشارية من القطاع الخاص؛ ومقاولون وجمعيات مزارعين مسجلة، يمكنها أن تقوم بدور هام في نشر التكنولوجيا واعتمادها. ويعمل مزارعون كبار بالفعل في الإرشاد كمروجين لأعمال المزارعين، كما تعمل شبكات جمعيات المزارعين المحلية في الإرشاد الزراعي. وستشمل الخدمات التي تقدم في إطار هذا العنصر الفرعي، تقديم المشورة المهنية والمساعدة المالية للمؤسسات الناشئة التي تقدم الخدمات.

19 - الأنشطة الرئيسية الثلاثة التي ستنفذ في إطار هذا العنصر الفرعي هي: (i) تطوير مقدمي الخدمات، ويشمل ذلك شن حملة إعلامية موجهة إلى المقاطعات (لكن من منظور وطني) لإيجاد الوعي والاهتمام بفرص البرنامج وطرائقه؛ وسيتبع ذلك عقد لكل إقليم (الشمالي والأوسط والجنوبي) يُعطى لخبراء استشاريين أو وكالات إنمائية لتعزيز ودعم ظهور مقدمي الخدمات وتطويرهم؛ (ii) تعزيز مقدمي الخدمات من القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية، ويشمل ذلك تدريباً مهنياً، وإسداء المشورة في تخطيط وإدارة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، القائمة منها والناشئة، والمنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في ميدان تقديم الخدمات؛ وإسداء المشورة المهنية التقنية والتجارية وتوجيه التنمية التجارية؛ وتشجيع إقامة جمعية مهنية للمقاولين ومقدمي الخدمات الأكفاء؛ وتيسير أو تقديم مساعدة مالية بمنحٍ مناسبة أو ترتيبات إيجار طويل/قصير الأجل، لإنشاء وتطوير مؤسسات تجارية صغيرة (كشراء سيارة أو حاسوب، مثلاً)؛ (iii) إنشاء هيئات مروجة لأعمال المزارعين، بما في ذلك تقديم تدريب مهني والقضاء على الأمية الوظيفية لمن سيقومون بالترويج لأعمال المزارعين، يكون مقرهم المقاطعة والمستويات الأدنى منها وتقديم الحوافز لإعطاء مركز رسمي لمروجي أعمال المزارعين بتقديم منح مقابلة محدودة لتمويل الاستثمارات الأولية التي يقوم بها المزارعون أو مجموعات المزارعين بنفس الطريقة التي تعامَلُ بها المؤسسات التجارية الصغيرة.

تنمية جانب الطلب

20 - هدف هذا العنصر هو تمكين المزارعين، بواسطة مجموعاتهم، وجمعياتهم وشبكاتهم، من تقرير وصياغة احتياجاتهم وتطلعاتهم؛ وتولّي السلطة والموارد والقدرة على المساهمة والتأثير في مضمون خطط تنمية المقاطعة، وما يتبع ذلك من تخصيص الموارد؛ ومساءلة مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص؛ ومن ثم إقامة شراكات للتنمية مع الحكومة والقطاع الخاص. ويوجد هنا عنصران فرعيان.

21 - سيتم، بموجب العنصر الفرعي المسمى **تنظيم المزارعين وتمكينهم**، الاتصال بمجموعات المزارعين القائمة والناشئة والتي يمكن أن تقام، والتشاور معها ومساعدتها على ما يلي: التنظيم وإقامة الشبكات لتشكيل لجان ومنتديات؛ وتعزيز مركزها القانوني؛ وتلقي المعلومات والإرشاد لتعيين الإمكانيات والوسائل الكفيلة بالإنجاز والتحسين؛ والمشاركة في لجان تنمية المجتمعات المحلية التي تمثل فئات الأسر المختلفة تمثيلاً صحيحاً. وستكون الأنشطة الرئيسية على النحو التالي: (i) إجراء جرد لمجموعات وجمعيات المزارعين الذكور والإناث في المقاطعة لمعرفة عدد ونوعية المجموعات والجمعيات الزراعية القائمة، ومستوى شمول مختلف فئات الفقر والمجموعات المستضعفة والجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بدعم تمكين المزارعين على مستوى المقاطعة؛ (ii) التعلُّم التَّشارُكي، وديناميات المجموعات، والاعتماد على الذات، والشمول كجزء من برنامج لدعم المجموعات القائمة بواسطة مقدمي الخدمات الموجودين والمجموعات الجديدة، بواسطة الفريق التقني للمقاطعة أو مدخلات عقود الخدمات، باستخدام عمليات التقييم الريفية التشاركية، وتقديرات إمكانيات الزراعة، وتصنيف الفئات بحسب مقدار حسن حالها؛ (iii) إقامة شبكات من المجموعات بتحويلها إلى لجان تنمية مجتمعية ومنتديات محلية، وبناء القدرات وتشكيل الروابط، بالاستعانة بخبرة لجان إدارة الإرشاد التي أنشئت في إطار المدارس الحقلية للمزارعين لضمان المشاركة في التخطيط الزراعي الذي تجريه الحكومة المحلية؛ (iv) تعزيز أدوار اللجان والمنتديات في تحديد الأولويات والتخطيط، بإشراكها في أنشطة رئيسية ومشروعات فرعية والتدريب في مجال التخطيط التشارُكي، والرصد والتقييم، والمساءلة في اتجاه من الأعلى إلى الأسفل أمام المجموعات الأعضاء وفئات الأسر المختلفة التي تمثلها؛ (v) دعم التخرُّج والتسجيل القانوني لجمعيات المزارعين، من خلال نظام المقاطعة وبمساعدة من قبل مقدمي الخدمات.

22 - **تنمية المجموعات والجمعيات والمؤسسات**، ستتلقى جمعيات المزارعين بموجب هذا العنصُر الفرعي، دعماً وتوجيهاً لتصبح مجموعات إنتاج زراعي مستدامة وموجهة نحو السوق، ولديها إمكانيات الحصول بإنصاف وشمول على فوائد للإناث والذكور على السواء، والسعي إلى تحقيق مصالح تقنية وتجارية مشتركة، والتفاعل مع مقدمي الخدمات من القطاع العام والقطاع التجاري، وإشراكهم مع الحكومة المحلية في تقديم الخدمات الزراعية. وفيما يلي الأنشطة الرئيسية لهذا العنصر الفرعي: (i) تحويل مجموعات المنتجين إلى جمعيات ربحية، باستخدام خبرة القطاع الخاص (بما فيهم خبراء المنظمات غير الحكومية)؛ (ii) التدريب علي إدارة الأعمال والإدارة المالية؛ (iii) تيسير إقامة الصلات والوصول إلى مصادر مساعدة أخرى، بما في ذلك المشروعات ذات الصلة في التمويل الريفي والمساعدة في تنمية المؤسسات، ومبادرات المنظمات غير الحكومية لتحسين المحاصيل والمواشي وملكيتها؛ (iv) إعداد الجمعيات لتقديم الخدمات الزراعية، بما في ذلك تدريب شخصيات قيادية كميسرين للمجموعات الأخرى؛ (v) التمويل بمنح مناسبة محدودة لمؤسسات ومشروعات ذات جدوى تقيمها المجموعات على أسس سليمة، حيث لا توجد مصادر أخرى.

تقديم الخدمات الزراعية

23 - هدف هذا العنصر هو التأكد من أن الأقاليم تقدم خدمات دعم فعالة ومشورة وإمكانيات وصول أفضل، ومعارف، وتكنولوجيا، إلى المقاطعات والوحدات الأدنى منها، في استجابة مباشرة لاحتياجاتٍ يعينها ويعرب عنها أصحاب المزارع الصغيرة. وسوف يترجم العنصر ما يقدم إلى المزارعين ومقدمي الخدمات من إصلاحات وبناء قدرات إلى فوائد عملية تشمل سلسلة من الأنشطة الزراعية والمتصلة بالزراعة، تقررها مجموعات المزارعين

وجمعياتهم. ومن المبادئ الأساسية للبرنامج، تمكين مجموعات وجمعيات المزارعين من تولّي الإشراف على تخصيص الموارد وإدارة الخدمات الزراعية. وسوف يُبادَرُ إلى ذلك بتحويل موارد الميزانية تدريجياً من التمويل المباشر لأنشطة الإرشاد العمومية والتنمية الزراعية إلى صناديق متخصصة تُصرف الأموال منها بواسطة المقاطعات والوكالات التي هي أدنى منها، ويتحكم بها الزبائن. وسينقسم هذا العنصر إلى عنصرين فرعيين.

24 - **تقديم الخدمات على صعيد الإقليم** سيقدم هذا العنصر الفرعي دعما أطول أجلاً (من سنة إلى سنتين) في موضوعات تخصصية كإدارة الأراضي، وحماية مستجمعات الأمطار، وبحوث المواءمة، وتطوير عمليات التسويق، أو إسداء المشورة الفنية و/أو المشورة في إدارة المؤسسات التجارية الزراعية باستمرار لمجموعات منتجين كبيرة بعض إنتاجها تجاري.

25 - **تقديم الخدمات على مستوى المقاطعة/المستوى المحلي** سيتضمن هذا العنصر الفرعي تكليفات أقصر أجلاً تتراوح مدتها من بضعة أيام إلى بضعة أشهر. ويمكن إعطاء هذه العقود بإحدى الطرق التالية: (i) بأسلوب لا يحتاج إلى عطاء تنافسي لكنه قابل للإنفاذ، لمعالجة حالات مثل تفشّي الأمراض أو لإصابة بآفات، يمكن إتمام إجراءات في غضون أسبوع؛ (ii) بموجب إجراء عادي، كإجراء بحث، مثلاً، لاستغلال فرصة تسويق محددة؛ (iii) على أساس مخصص كإسداء مشورة عملية أو مساعدة لمجموعة ما في تطبيق تكنولوجيا جديدة، قد تستدعي مدخلات، ربما تكون دورية، لبضعة أسابيع أو ربما لبضعة أشهر؛ (iv) بموجب اتفاقيات سنوية لعقد دورات استشارية دورية تقنية أو إدارية لجمعية منفردة أو مجموعة من مجموعات المزارعين، (كأنشطة للمدارس الحقلية للمزارعين). وسيقوم البرنامج بتمويل الأنشطة التالية لتلبية احتياجات المزارعين : إنشاء منظومة صناديق فردية على مستوى المقاطعات لتقديم خدمات زراعية مستندة إلى الطلب؛ توليد ونشر وتعديل تكنولوجيات ومعارف ذات صلة؛ الحصول على خدمات استشارية؛ بناء القدرات؛ المساهمة في التكاليف التشغيلية لمجموعات وجمعيات المزارعين، بما في ذلك البحوث المستندة إلى الطلب، والإرشاد، ومرافق المعلومات والاتصال؛ وزيادة تقديم الخدمات من القطاع الخاص.

دال – التكاليف والتمويل

26 - قُدِّرَ مجموع تكاليف البرنامج على مدى فترة ثماني سنوات، كجزءٍ من عمليات برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، الأوسع نطاقاً، وهي – بناءاً على ذلك – تمويل الحكومة المقدَّر لخدمات الإرشاد الممولة من القطاع العام بموجب خطة الإرشاد الرئيسية المنقحة، التي تشمل نهج البرنامج وأنشطته، والتي يجري الآن وضع اللمسات النهائية عليها. ويبلغ مجموع تكاليف البرنامج، بما في ذلك الاحتياطيات والرسوم والضرائب 50.82 مليون دولار أمريكي. وتضيف الاحتياطيات المادية والسعرية نسبة 9% إلى التكاليف الأساسية. وحُسبت الضرائب والرسوم بالأسعار الدارجة وبلغ مجموعها 3.01 مليون دولار أمريكي، أي 6% من مجموع تكاليف البرنامج. وتشكل التكاليف بالعملات الأجنبية 24% من مجموع تكاليف البرنامج.

27 - سيموَّل البرنامج بقرض من الصندوق بمبلغ 20.0 مليون دولار أمريكي تقريباً (39% من مجموع التكاليف)، ومساهمة من الحكومة بمبلغ 30.07 مليون دولار أمريكي (59%)، ومساهمات من المؤسسات الصغيرة والمستفيدين في إطار منح مقابلة قيمتها 000 756 دولار أمريكي (1.5%). وتضم مساهمة الحكومة 3.01 مليون دولار أمريكي على شكل رسوم وضرائب، و27.06 مليون دولار أمريكي على شكل رواتب متكررة وتكاليف تشغيل دائرة الإرشاد

العمومية، يضاف إلى ذلك شيء من الاستثمار المحدود في بناء القدرات. كما تشمل جميع الموارد المادية المخصصة للإرشاد في ظل المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية من غير قرض الصندوق، بما في ذلك الأموال المقدمة كمساهمة في دعم الميزانية العامة والتي خصصتها الحكومة لوزارة الزراعة لأنشطة الإرشاد، وكذلك الأموال التي قدمتها الجهات المانحة الأخرى عبر الآلية المشتركة لتدفق الأموال. وتوجه مساهمة الصندوق نحو تقديم الخدمات المتعددة إلى الأقاليم والمقاطعات، ودعم تمكين المزارعين، والتنمية المرتبطة بالقطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية).

الجدول 1 ــ موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف- تنمية جانب العرض					
1- إعادة توجيه القطاع العام ودعمه	8 144	3 858	12 002	32	26
2- تعزيز ودعم القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية	3 256	1 474	4 730	31	10
المجموع الفرعي	**11 400**	**5 332**	**16 732**	**32**	**36**
باء - تنمية جانب الطلب					
1- تنظيم المزارعين وتمكينهم	1 389	739	2 128	35	5
2- تنمية المجموعات والجمعيات والمؤسسات	1 772	759	2 531	30	5
المجموع الفرعي	**3 161**	**1 499**	**4 659**	**32**	**10**
جيم - تقديم الخدمات الزراعية					
1- تقديم الخدمات على مستوى الإقليم	5 826	1 134	6 960	16	15
2- تقديم الخدمات على مستوى المقاطعة/المستوى المحلي	15 162	3 138	18 300	17	39
المجموع الفرعي	**20 988**	**4 272**	**25 260**	**17**	**54**
مجموع التكاليف الأساسية	**35 549**	**11 102**	**46 651**	**24**	**100**
الطوارئ المادية	63	42	104	40	-
الطوارئ السعرية	3 121	943	4 065	23	9
مجموع تكاليف البرنامج	**38 733**	**12 087**	**50 820**	**24**	**109**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام..

الجدول 2 ــ الخطة المالية[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	الصندوق		الحكومة		المؤسسات والمستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف- تنمية جانب العرض											
1- اعادة توجيه القطاع العام ودعمه	1 069	8.3	11 852	91.7	-	-	12 921	25.4	4 122	7 396	1 403
2- تعزيز ودعم القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية	4 469	88.2	84	1.7	517	10.2	5 070	10.0	1 579	3 407	84
المجموع الفرعي:	**5 538**	**30.8**	**11 936**	**66.3**	**517**	**2.9**	**17 991**	**35.4**	**5 701**	**10 803**	**1 487**
باء - تنمية جانب الطلب											
1- تنظيم المزارعين وتمكينهم	2 296	100.0	0	-	-	-	2 296	4.5	797	1 499	-
2- تنمية المجموعات والجمعيات والمؤسسات	2 557	91.4	0	-	239	8.6	2 796	5.5	839	1 957	-
المجموع الفرعي:	**4 853**	**95.3**	**0**	**-**	**239**	**4.7**	**5 092**	**10.0**	**1 636**	**3 457**	**-**
جيم - تقديم الخدمات الزراعية											
1- تقديم الخدمات على مستوى الإقليم	2 138	28.1	5 462	71.9	-	-	7 600	15.0	1 259	6 080	261
2- تقديم الخدمات على مستوى المقاطعة/المستوى المحلي	7 463	37.1	12 674	62.9	-	-	20 137	39.6	3 492	15 379	1 266
المجموع الفرعي:	**9 601**	**34.6**	**18 136**	**65.4**	**-**	**-**	**27 737**	**54.6**	**4 751**	**21 460**	**1 527**
مجموع تكاليف البرنامج	**19 993**	**39.3**	**30 071**	**59.2**	**756**	**1.5**	**50 820**	**100.0**	**12 087**	**35 719**	**3 013**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

28 - صيغت الترتيبات الإجمالية للتوريد والصرف ومراجعة الحسابات في مسودة مذكرة تفاهم بشأن المرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية بين الحكومة والجهات المانحة الموقعة على مذكرة التفاهم، وهي تضم الجهات المانحة التي تدعم المرحلة الثانية مباشرة. وتستند الترتيبات إلى الترتيبات القائمة لبرنامج حكومة موزامبيق هذا، وتشمل الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى. ويجري استعراض نص مسودة مذكرة التفاهم من جانب الحكومة وفريق الشركاء في برنامج حكومة موزامبيق. ويجري إعداد المرفقات والملاحق المرفقة بمذكرة التفاهم، التي تبيِّن في جملة أمور تفاصيل ترتيبات الالتزامات السنوية، التي يلتزم بها كل من الجهات المانحة والحكومة، وتقديم التقارير، والتوريد، في مرحلة متقدمة من الإعداد، ومن المتوقع أن توضع في صياغتها النهائية قريباً.

29 - سيتم التوريد وفقاً للإجراءات التي يجري وضعها في صيغتها النهائية للمرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، وستفي بالمعايير الدولية المرضية لفريق للشركاء في المرحلة الأولى من البرنامج. وسوف تُصرف أموال البرنامج على فترة طولها ثماني سنوات؛ في السنتين الأوليين منها تكون المصروفات بصورة رئيسية لتنفيذ التدابير اللازمة لحصر الأقاليم والمقاطعات، ولتطوير آليات التشغيل المفصلة لوضع استراتيجيات لتحديد المستفيدين بالتعاون مع القادة المحليين، والأنشطة المتصلة بالموظفين وتدريب مقدمي الخدمات واختيارهم والموافقة عليهم وإبرام العقود معهم. وسيتم الاتفاق على سحب الأموال من حساب قرض الصندوق، فيما يتعلق بالنفقات المؤهلة، بين الحكومة وفريق الشركاء في برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، كجزء من الآلية المشتركة لتدفق الأموال وترتيبات الإدارة المالية، التي ستستند إلى النظم المعمول بها بموجب المرحلة الأولى من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، كما هي محددة بالتفصيل في مذكرة التفاهم. ولا حاجة إلى تقديم السجلات التي تبيِّنُ أنواع النفقات ومقاديرها إلى الصندوق، لكن يُحتفَظُ بها في المكتب المسؤول في وزارة الزراعة أو في الإقليم أو في المقاطعة، ليطلع عليها ممثلو الصندوق والمؤسسة المتعاونة معه. وسيتم الاتفاق على نظام الحسابات التشغيلية، وتدفق الأموال، والمحاسبة ومراجعة الحسابات بين وزارة الزراعة وفريق الشركاء في برنامج حكومة موزامبيق وتنفذ بموجب ترتيبات الإدارة المالية للمرحلة الثانية من البرنامج. وسيتم شرح الترتيبات الاستئمانية للأموال المجمّعة في وثيقة ستعرض على المجلس التنفيذي في الوقت المناسب التماساً لموافقته عليها.

30 - سيودع الصندوق مبالغ بالدولار أمريكي في الحساب الموحد للبرنامج على أساس طلبات سحب منتظمة مشفوعة بالوثائق المؤيدة المناسبة، وموافقة وزارة المالية عليها. وسيصرف الصندوق حصيلة القرض على أساس فصلي مقدماً، على أساس خطة العمل السنوية والميزانية المعتمدة، وستصرف المصروفات الفصلية لدى تسلُّم تقرير الإدارة المالية قبل الأخير، بصورة مرضية للصندوق. وفي غضون خمسة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية تقدم الحكومة تقريراً إلى الصندوق عن النفقات الفعلية التي سيتم على أساسها تعديل الدفعات الثالثة والرابعة، عند اللزوم. وسيُحتفَظُ بكل سجلات التوريد والسجلات الأخرى المتصلة بالنفقات في مكاتب الأقاليم والمقاطعات، وترسل منها نسخ إلى الملف الموجود في مقر وزارة الزراعة، وستكون مفتوحة لمراجعة بعثة الإشراف ولمعاينتها من قبل مراجعي الحسابات حسب الاقتضاء.

31 - سَتُعَدُّ التقارير المالية السنوية الموحدة في موعد لا يتجاوز خمسة أشهر من نهاية كل سنة مالية. وتخضع الحسابات المستخدمة بموجب الآلية المشتركة لتدفق الأموال لمراجعة حسابات سنوية مستقلة، وفقاً للإجراءات المتفق عليها مع فريق الشركاء في البرنامج الحكومي.

واو – التنظيم والإدارة

32 - ستكون ترتيبات التنظيم والإدارة هي الترتيبات المفصلة في مذكرة التفاهم للمرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية بين الحكومة والجهات المانحة. وستتولى وزارة الزراعة، بواسطة وحدة تنسيق المرحلة الثانية من البرنامج، المسؤولية الشاملة عن تنسيق البرنامج ومراقبته، مع الاتصال مع وزارت التخطيط والتنمية، وإدارة الدولة، والمالية، كل في دورها في التخطيط المالي، والحكم المحلي، وإجراء التمويل. وستتولى مديرية الإرشاد في وزارة الزراعة دور مركز التدريب العالي وتوفير المعلومات وموارد المساندة التقنية.

33 - ستكون الوكالة الرئيسية المسؤولة عن إدارة عمليات البرنامج هي مديرية الزراعة الإقليمية التي ستنشئ، بالتضافر مع لجان التنمية الإقليمية، فريقاً تنفيذياً صغيراً يقوم بالتنسيق والتوجيه ومساعدة أنشطة المقاطعات والوحدات الأصغر منها، لا سيما في مجال التخطيط والميزنة وتنظيم العمليات. وستقوم المقاطعات بدور رائد في تنفيذ أنشطة المنظمات الزراعية وخدمات الإرشاد، بقيادة المدير الإداري في المقاطعة مع قيام مدير الزراعة في المقاطعة بتنفيذ الأعمال اليومية بالتعاون مع لجان التنمية في المقاطعة والمجالس الاستشارية. وهكذا، سيكون التنسيق والإدارة في صميم كيانات التنمية الملائمة – سواء لجان التنمية أو الفرق التقنية – في نظام الحكم المحلي.

34 - تلاحظ وزارة الزراعة أن عدم وجود نظام رصد وتقييم مناسب يشكل نقطة ضعف كبيرة في المرحلة الأولى من برنامج حكومة موزامبيق للتنمية الزراعية. وقد بلغ العمل مرحلة متقدمة في وضع نظام معلومات إدارية شامل يضم نظام رصد وتقييم فعال، بمؤشرات واضحة وقابلة للتحقق، بما في ذلك المؤشرات المطلوبة بموجب نظام إدارة النتائج والأثر، ويقوم بوضعه خبراء استشاريون دوليون. وسيدمج رصد وتقييم البرنامج في نظام الرصد والتقييم لبرنامج حكومة موزامبيق للتنمية الزراعية، على الصعيد الوطني وصعيدي الإقليم والمقاطعة. وستوفر مذكرة التفاهم، بمرفقها السنوي عن الالتزامات، والالتزامات المتبادلة، والأهداف التشغيلية، والمعالم الرئيسية، ومراجعاتها الدورية، وسيلة مؤقتة لرصد التقدم المحرز وتقييم المنجزات. وسيدعم البرنامج استعراضاً للمرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق بعد سنتين من بدء التنفيذ، وسيكون محور تركيز هذا الاستعراض عليه هو التحقق من إتمام واعتماد النظم والآليات المراد تطويرها خلال السنتين الأوليين، واستعراض منتصف المدة بعد أربع سنوات من بدء التنفيذ. وستشمل عناصر هامة أخرى من إطار الرصد والتقييم حلقات عمل لأصحاب المصالح وعمليات تقييم ومراجعة خارجية رسمية متفق عليها، ودراسات أثر وغير ذلك من الدراسات الخاصة.

زاي – المبررات الاقتصادية

35 - سيترك البرنامج أثراً مباشراً وجوهرياً على ما يقدر بـــ 400 63 أسرة في الفئة الأشد فقراً، و 500 46 أسرة في فئة الأسر الفقيرة، و 000 31 أسرة في فئة الأسر الأقل فقراً/الأسر الناشئة، أي ما مجموعه 000 140 أسرة أو 000 700

نسمة. وسيحصل ما يقدر بـــ 000 140 أسرة إضافية على فوائد غير مباشرة أقل من ذلك، وهذا يعني أن 1.4 مليون نسمة، أو 9% من مجموع الفئة المستهدفة سيستفيدون منه. ومن المتوقع – نتيجةً للبرنامج – أن تنتقل 000 30 أسرة من فئة الأسر الأشد فقراً إلى فئة الأسر الفقيرة، وأن 000 20 أسرة ستنتقل من فئة الأسر الفقيرة إلى فئة الأسر الأقل فقراً/الناشئة. ويتبين من تحليل ستة نماذج زراعية اختيرت لتعكس الأوضاع والآثار النموذجية أن متوسط الزيادة السنوية لدخل الأسرة المشمولة بالبرنامج يتجاوز 20 في المائة. وفي حالة الأسر الأشد فقراً، التي تفتقر إلى الأمن الغذائي، يقدر أن العجز الغذائي سينخفض بنسبة تتراوح بين 31% و 77 في المائة. وتبلغ النسبة الاقتصادية المحسوبة لعائدات البرنامج، بما في ذلك التمويل المقابل المقدم من الحكومة، 12%؛ وإذا استبعد 80% من التمويل الحكومي باعتباره تكاليف مستهلكة يصبح معدل العائدات الاقتصادية 21 في المائة.

حاء – المخاطر

36 – توجد في البرنامج أربعة مجالات رئيسية معرضة للخطر وهي: أولاً، يخشى ألاّ تتم استدامة التزام الحكومة بتخصيص موارد كافية للحد من الفقر الريفي، والتزام وزارة الزراعة بتقديم خدمات إرشاد متعددة يقوم فيه المزارعون بدور قيادي، وبتركيز دورها بصورة متزايدة على التشريع والتنظيم والتيسير. والوسيلة الرئيسية لتخفيف هذه الخطورة هي قيادة قوية من فريق الشركاء في برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية ووزارة الزراعة واستمرار الحوار بينهما. ثانياً، يخشى ألاّ يتوفر العدد الكافي من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية). ولتخفيف هذه الخطورة، سيقدم البرنامج تدريباً ومساعدة مالية لإنشاء أو رفع مستوى الكيانات ومروجي أعمال المزارعين، ويشجع اندماج المجموعات لتحقيق التغطية المُثلىَ والاستخدام الأمثل للموجودين منهم. ثالثاً، ربما يتبين أن تطبيق الإصلاحات على مستوى المقاطعة أبطأ مما هو متوقع. وفي هذه الحالة ستمنح درجة من المرونة في الوفاء بشروط الامتثال، وستقدم مساعدة إضافية لإشراك المقاطعة. رابعاً، تبقى هناك درجة من الشك في مدى استعداد المرحلة الثانية لبرنامج حكومة موزامبيق للتنمية الزراعية والآلية المشتركة لتدفق الأموال. وللمساعدة في تخفيف هذه الخطورة، يعمل الصندوق بنشاطٍ على صياغة مذكرة تفاهم منقحة للمرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق.

طاء – الأثر البيئي

37 – يصُنِّف البرنامج ضمن الفئة جيم، ويتوقع أن يكون الأثر البيئي إيجابياً إلى حد كبير. وسيقدم البرنامج مزيجاً من الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتكنولوجيات زراعية قليلة المدخلات، ترفع مستوى إنتاجية اليد العاملة والأرض. ولاستخدام تكنولوجيات كتلك التي تستخدمها الزراعة التي تصون التربة أثر مفيد ذو شقين: فهي تمنع تدهور التربة وتحسِّن قدرتها على الاحتفاظ بالماء والخصوبة، وتوفر اليد العاملة أيضاً، لا سيما للأسر التي ترأسها نساء، والمتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز. يضاف إلى ذلك أن تدخلات البرنامج في إدارة الموارد الاجتماعية والطبيعية ستشكل خطوة إلى الأمام نحو تمكين المجتمع المحلي من الاعتماد على ذاته، ونحو الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وإن وزارة الزراعة على علم تام باللوائح البيئية الشاملة النافذة في الوقت الحاضر؛ ولديها موارد كافية لضمان إجراء التقديرات اللازمة للآثار البيئية للمشروعات الفرعية والأنشطة المنفذة على مستوى المقاطعة وما هو أدنى منها.

ياء – السمات الابتكارية

38 - إن هذا البرنامج المقترح، مع أنه ليس أول استثمار يقوم به الصندوق بنهجٍ شامل لقطاعٍ بأسره، على جانب كبير من الأهمية لأن زيادة مشاركة الصندوق، بما في ذلك المشاركة الوثيقة في آليات وتقدم عمليات برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، ستضيف إضافة كبيرة لمصداقية النهج واستدامته وما يتبع ذلك من تنسيق بين جهود الجهات المانحة. وسيضع الصندوق أيضاً في موقع قوي للمشاركة بنشاط في حوار السياسات، لاسيما فيما يتعلق بالإرشاد. ويتخذ البرنامج أيضاً نهجاً ابتكارياً تجاه العمل في تعاون مع عملية اللامركزية الأوسع نطاقاً، والتي تسير قدماً بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والبنك الدولي، والعديد من الجهات المانحة الثنائية في بلدٍ يُعتبر الانتقالُ فيه إلى الديمقراطية المحلية ونقل السلطة ذو أهمية بالغة ويواجه تحديات خاصة. وهنا أيضاً، مع أن إصلاح تقديم خدمات الإرشاد ليس مجالاً جديداً على الصندوق، فإن البرنامج سيكون ذا أهمية بالغة لتوطيد التحوُّل إلى تمكين المزارعين، والتخطيط الزراعي الواقعي، والطريقة التعددية – التي ستكون تجارية في نهاية المطاف – لتقديم خدمات الإرشاد.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

39 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية موزامبيق والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

40 - وجمهورية موزامبيق مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

41 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

42 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موزامبيق قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثة عشر مليون وثمانمائة وخمسين ألف (13 850 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2045، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 7 فبراير/شباط 2006)

1 - **حساب البرنامج.** سوف تفتح حكومة جمهورية موزامبيق ("الحكومة") وترعى بعد ذلك في بنكها المركزي، أو أي بنك آخر توافق عليه الحكومة والصندوق، حساباً بدولارات الولايات المتحدة، أو بأي عملة أخرى يوافق عليها الصندوق، لعمليات البرنامج ("حساب الصندوق الموحد للبرنامج الزراعي PROAGRI"). ويجب أن يكون هذا الحساب في مأمن من عمليات المقاصة أو المصادرة أو الحجز، بالقواعد والشروط التي تقترحها الحكومة ويوافق عليها الصندوق.

2 - **التعليق.** بالإضافة إلى الحالات المنصوص عليها في القسم 12-01 من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، فإن الصندوق:

(أ) له أن يعلق، بصورة كلية أو جزئية، حق الحكومة في طلب مسحوبات من القرض لدى حدوث أي من الوقائع المنصوص عليها في تلك الشروط أو أي من الوقائع التالية:

(i) عدم بدء النفاذ الكامل لاتفاق الشراكة بين الموقعين في التاريخ أو التواريخ المنصوص عليها، أو في أي تاريخ أو تواريخ لاحقة يحددها أي من الشركاء الموقعين الآخرين، وعدم توافر أموال بديلة للحكومة بقواعد وشروط مقبولة للصندوق لهذا الغرض أو أن يتعارض بدء النفاذ مع تنفيذ البرنامج؛

(ii) أن تكون حقوق الحكومة في سحب عائدات من تمويل قدمه أحد الشركاء الموقعين الآخرين قد عُلقت أو أُلغيت أو أنهيت، بصورة كلية أو جزئية، أو أن يصبح أي تمويل آخر من غير المنح مستحق السداد قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، أو حدوث أي واقعة يمكن أن تؤدى، عند الإخطار أو بمرور الوقت، إلى أي من الوقائع المذكورة، أو أن يتعارض بدء النفاذ مع تنفيذ البرنامج؛

(iii) أن يكون تركيز البرنامج أو إطاره أو مضمونه قد تغير بطريقة يرى الصندوق أنها قد لا تفي بأهداف وأغراض البرنامج أو بشروط اتفاقية القرض الخاص بالبرنامج؛

(iv) أن تكون مذكرة التفاهم أو أي من أحكامها قد أوقفت أو علقت أو أنهيت أو عُدلت أو غيرت بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ورأى الصندوق أن مثل هذا الوقف أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له أو يحتمل أن يكون له أثر مادي معاكس على البرنامج.

الملحق

(ب) سوف يعلق بصورة كلية أو جزئية حق الحكومة في طلب إجراء مسحوبات من القرض إذا لم يستكمل تقرير المراجع المنصوص عليه في اتفاقية القرض بصورة مرضية خلال 12 شهراً بعد فترة التقرير المالي المنصوص عليها في الاتفاقية.

3- **شروط نفاذ مفعول القرض.** حدد ما يلي على أنه شروط سابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن يكون الصندوق قد وافق على خطط العمل السنوية والميزانية عن السنة الأولى للبرنامج؛

(ب) أن تكون وزارة الزراعة قد راجعت تمديد الخطة الرئيسية بصورة يرضيها الصندوق؛

(ج) أن تكون مذكرة التفاهم قد وقعت حسب الأصول من جانب الوزراء الموقعين والصندوق واثنين على الأقل من الشركاء الموقعين الآخرين، وأن تكون قد استوفيت جميع الشروط التي تسبق مدى نفاذها (بخلاف بدء نفاذ وثائق القرض)؛

(د) أن يكون قد تم تكليف أو ترشيح أو تعيين منسق البرنامج ومدير دائرة الشؤون الإدارية والمالية؛ ومدير إدارة الرصد والتقييم، دائرة الاقتصاد؛ ومدير إدارة التخطيط، وفقاً لشروط الاتفاق بين الحكومة ومجموعة الشركاء في البرنامج؛

(هـ) أن تكون اتفاقية القرض الخاص بالبرنامج قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون توقيع الحكومة على الاتفاقية وإنجازها قد تم حسب الأصول وأن يتم التصديق على جميع الإجراءات الإدارية والحكومية المطلوبة؛

(و) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن النائب العام التابع للحكومة بالشكل والمضمون المقبولين للصندوق.

4- **الاعتمادات المقابلة.** سوف توفر الحكومة اعتمادات مقابلة لوزارة الزراعة من مصادر أخرى غير القرض بمبلغ إجمالي يعادل 000 100 30 دولار أمريكي تقريباً، وفقاً لإجراءاتها الوطنية المعتادة لأغراض المساعدة الإنمائية. ولهذا الغرض، سوف ترصد الحكومة مخصصات في الميزانية في كل سنة مالية تعادل الاعتمادات المقابلة التي تتطلبها خطة العمل السنوية والميزانية لسنة البرنامج ذات الصلة، وإتاحة مثل هذه المخصصات مقدماً للوكالة المسؤولة عن البرنامج كل ثلاثة أشهر.

5- **التمايز بين الجنسين.** سوف تكفل الحكومة تمثيل المرأة في عملية تنظيم البرنامج وإدارته. وسوف تكفل أيضا تمثيل النساء المستفيدات في جميع أنشطة البرنامج وحصولهن على المنافع الملائمة من نواتج البرنامج.

الملحق

6 – **ممارسات إدارة الآفات.** كجزء من الحفاظ على الممارسات البيئية السليمة التي يتطلبها الصندوق، سوف تكفل الحكومة التزام جميع الوكالات المنفذة بممارسات ملائمة لإدارة الآفات في إطار البرنامج، وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تكفل عدم احتواء مبيدات الآفات المستخدمة في إطار البرنامج على مبيدات تحظرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

7– **الرصد.** سوف يتم تصميم نظام رصد وتقييم للبرنامج من أجل رصد التقدم المادي والمالي وأن يستكمل في موعد غايته ستة أشهر من بدء نفاذ البرنامج، وسوف يشمل جملة أمور من بينها المؤشرات الإطارية ضمن نظام إدارة النتائج والأثر التابع للصندوق.

8– **الإعفاء الضريبي.** سوف تمنح الحكومة إعفاءً ضريبيا لاستيراد وشراء وتوريد جميع السلع والأعمال المدنية والخدمات الممولة من عائدات القرض.

9– **التأمين على موظفي البرنامج.** سوف تقوم الحكومة بالتأمين على جميع موظفي البرنامج ضد المرض ومخاطر الحوادث بما يتسق مع الممارسة المتبعة مع موظفيها المدنيين.

10– **المساعدة الفنية.** سوف تكفل الوكالة المسؤولة عن البرنامج أن يتم التعاقد على جميع المساعدات الفنية اللازمة أثناء فترة تنفيذ البرنامج.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MOZAMBIQUE

Land area (km² thousand) 2003 1/	784
Total population (million) 2003 1/	18.79
Population density (people per km²) 2003 1/	24
Local currency	Metical (MZM)

GNI per capita (USD) 2003 1/	210
GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	5
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	13
Exchange rate: USD 1 =	MZM 25 000

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	2.0
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	40
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	21
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	101
Life expectancy at birth (years) 2003 1/1	41
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	9.83
Female labour force as % of total 2003 1/	49
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	103 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	53 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	44 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	26 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	6 a/
Physicians (per thousand people)	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 2/	57
Population with access to essential drugs (%)1999 2/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 2/	43
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	14 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	59 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	104
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	862
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	5 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	39 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	2 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	4 321
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	3.6
1993-2003	8.1
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	26
% industry	31
% manufacturing	16
% services	43
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	12
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	77
Gross domestic savings (as % of GDP)	11
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	880
Merchandise imports 2003 1/	1 365
Balance of merchandise trade	-485
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-809
after official transfers 2003 1/	-516
Foreign direct investment, net 2003 1/	337
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	4 930
Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	38
Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	7
Lending interest rate (%) 2003 1/	25
Deposit interest rate (%) 2003 1/	12

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN MOZAMBIQUE

Project/Programme Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Number	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount
National Programme for Food Production in the Cooperative and Family Sector	IFAD	UNOPS	HC	31 Mar 82	23 Feb 83	31 Dec 86	L-I-93-MZ	SDR	17 700 000
Nampula Artisanal Fisheries Project	IFAD	UNOPS	HC	15 Sep 93	04 Nov 94	31 Dec 02	L-I-334-MZ	SDR	4 350 000
Niassa Agricultural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	20 Apr 94	19 Oct 94	30 Jun 06	L-I-359-MZ	SDR	8 800 000
Second Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	IDA	HC	10 Sep 87	26 Apr 88	31 Jan 96	G-S-5-MZ	SDR	800 000
Second Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	IDA	HC	10 Sep 87	26 Apr 88	31 Jan 96	L-S-8-MZ	SDR	11 850 000
Family Sector Livestock Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 96	12 Feb 98	31 Dec 06	G-I-19-MZ	USD	65 000
Family Sector Livestock Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 96	12 Feb 98	31 Dec 06	L-I-432-MZ	SDR	13 450 000
PAMA Support Project	IFAD	UNOPS	HC	08 Dec 99	07 Sep 01	31 Mar 08	G-I-90-MZ	USD	60 000
PAMA Support Project	IFAD	UNOPS	HC	08 Dec 99	07 Sep 01	31 Mar 08	L-I-515-MZ	SDR	16 550 000
Sofala Bank Artisanal Fisheries Project	IFAD	UNOPS	HC	12 Sep 01	02 Sep 02	31 Mar 09	G-I-125-MZ	USD	60 000
Sofala Bank Artisanal Fisheries Project	IFAD	UNOPS	HC	12 Sep 01	02 Sep 02	31 Mar 09	L-I-566-MZ	SDR	14 000 000
Rural Finance Support Programme	IFAD	UNOPS	HC	17 Dec 03	30 Aug 04	31 Mar 14	L-I-622-MZ	SDR	6 650 000

HC: Highly concessional
IDA: International Development Association (World Bank Group)
UNOPS: United Nations Office for Project Services

LOGICAL FRAMEWORK

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
Overall Objective To contribute to absolute poverty reduction and improvement in the quality of life of the rural poor	Improved living conditions, manifested in increased, more resilient incomes, household/family asset accumulation, and enhanced health and nutrition status, particularly for children Three Millennium Development Goals: • reduction of absolute poverty • reversal of spread of HIV/AIDS • environmentally sound and sustainable development	Performance Assessment Framework (under the PARPA action plan), evaluation of Social and Economic Plans (PESs), and Poverty Observatory National household income statistics and poverty studies	Continued Government focus on poverty reduction as a priority. Sustained Government and donor support and acceleration in the decentralized governance programme
Programme Purpose Increased returns and improved household food security for male and female subsistence farmers, including female-headed and disadvantaged households, through a steady rise in production efficiency	Profitability of small-scale farms of both male- and female-headed households Production and income share of the poor, and growth in the incomes of women from agriculture Progression of male and female farmers and their families up the ladder of development, commercialization and well-being, from poorer to less poor/emerging income categories	National statistics and surveys Provincial and district progress reports and evaluations PROAGRI II memorandum of understanding attachments: annual financing agreements, statement of obligations, and outline intervention and operating schedules PROAGRI II M&E system	Continuation of overall country economic recovery Complementary progress with other pillars of sector development: marketing, natural resource management (NRM) and rural finance Strong support for PROAGRI II from Government, civil society and donors

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
Results **1. Supply-side development** (for extension/technical services) **1.1 Public-sector reorientation and support** Reinforcement of capability for locally oriented planning and coordination of implementation at the central level in the PROAGRI II Unit, Extension and related directorates Competent public-sector planning and implementation capacity established at the locality, district and province level, including effective outsourcing and management of service-provider contracts Smallholder priorities for agricultural production and productivity services clarified, strengthened and incorporated in local plans	Number, quality and timeliness of production of national/zonal plans and establishment of procedures, systems, implementation mechanisms Records of task fulfilment for national and international consultancies Incorporation of needs of poor farmers, including female-headed and disadvantaged households, in district agricultural and development plans and locality/district PESs and local workplans and budgets Number and quality of participatory district/locality agricultural plans Existence, goals and strength of public-sector front-line service delivery units Performance of contract managers in the public sector	Records of dialogues and outcomes from public, private and NGO interactions Technical assistance contracts and reports Programme implementation plan and manual. Memorandum of understanding attachments: annual financing agreements and outline operating schedules Aggregated provincial and national workplans and budgets and reviews Province development plans and annual reports Locality and district agricultural plans District development plans and related reports of results and accounts	Progressive devolution of planning and management responsibilities, with robust fiscal arrangements Acceptance of primacy of farmers' views in allocating development resources within sector Complementary services (roads, microfinance) prioritized in local planning mechanisms

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
1.2 Private-sector/NGO promotion and support			
Encouragement of evolution and establishment – and rapid increase in number and quality – of active private-sector and NGO service providers of extension, associated technology development, training and information	Coverage of rural areas by service providers, input suppliers, traders and other market chain operators Access to information and knowledge Cost-effectiveness of mix of public- and private-sector service delivery	District and provincial records Diagnostic study of barriers to development of service delivery capacity Cost-effectiveness study	Commitment of the Government to cost-effectiveness in pluralistic service-delivery mechanisms

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
2. Demand-side development (for extension/technical services) **2.1 Farmer organization and empowerment**			
Existing, nascent and potential community/farmer groups contacted, consulted and lent assistance to organize and network into committees and forums and consolidate legal status, provided with learning and guidance for definition of potential and means of attainment and uplift	Farmer organizations active in participatory planning, programme subprojects/activities in communities in all localities and districts Farmer organizations with profitable economic activity under way	Locality, district and provincial records Reports of animators and service providers PROAGRI II memorandum of understanding attachments: annual financing agreements and outline operating schedules	Increasingly conducive environment for small enterprise development, including access to financial services
2.2 Group, association and enterprise development			
Sustainable market-oriented agricultural production groups and associations, with equitable and inclusive access to benefits by females and males, pursuing common technical and commercial interests; interacting with public and commercial service providers and involved in agricultural services provision and with local government	Number of market-oriented groups and associations operating profitable enterprises and services with bank accounts and without external management or subsidies beyond the inception phase	Agricultural Survey, other official surveys and case studies Reports of private-sector/NGO partners	Sustained programme of investments in public commercial infrastructure made, including roads and markets

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
3. Agricultural services provision (Products and their delivery)			
3.1 Provincial-level service delivery			
Effective public-good support services supplied on demand to the production systems of smallholders in all provinces, such as seed multiplication, sanitary regulations, disease prevention, specific contracted applied/adaptive research and natural resource management activities	Availability of essential support services for the small-scale agricultural sector Provincial public-sector response to provision of advice, services for different categories of need of communities, farm households and families Existence and quality of services, with alignment to needs of women and disadvantaged groups	District and provincial records Feedback from male and female farmer organizations Reports of provincial forums or association clusters	Government commitment to provide services that private sector should not, cannot or will not provide: legislation, regulation, facilitation
3.2 District/local-level service delivery			
Appropriate advice, facilitation of access, knowledge and technology provided to farmers at the district level and downstream in direct response to needs identified and expressed in proper consultations	Responses of male and female farmers to trends in market demand District and downstream public-sector response to provision of advice, services for different categories of need of communities and farm households and families On-farm productivity and avoidance of losses	Production, price and trade statistics Crop, livestock and household income surveys Reports of district or association clusters District council records	Completion of reorientation of sectoral development to a market-led approach, in parallel with adequate local welfare services and support for remote and marginal areas

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Means	Preconditions
Activities			
1. Supply-side development **1.1 Public-sector reorientation and support** • Provision of technical assistance, training, experiential learning for key central department and PROAGRI II Unit personnel and operational support • Enhancement of capacity at the district and provincial levels to plan and manage sectoral development and the delivery of agricultural services, with emphasis on socio-economic and business analysis • Direct support for the decentralization process by generating agriculture and natural resource sector plans within the emerging overall local planning framework • Initiation and incorporation of inclusive small-scale farmer consultation and representation procedures in decentralized government policy, planning, implementation and management decisions	Essential PROAGRI II documentation, systems and procedures designed in a participatory manner and applied Operating guidelines and terms of reference Appropriate activities incorporated in annual and prospective development plans and funded under the Ministry of Agriculture, provincial and district budgets Effective deployment of managerial and technical resources Frequency, effectiveness and sustainability of consultations between poor farmers and local government officials	Technical assistance Training needs assessment update and staff training emphasizing gender and socio-economic dimensions Stakeholder workshops Vehicles, equipment, communications at the provincial and (mainly) district level National campaign to raise profile and enhance PROAGRI credibility Countrywide campaign of local sectoral consultations with farmers Additional district agriculture and natural resource management staff, at least half women Incremental transport, office and field operating costs	PROAGRI I completed (Ministry of Agriculture reforms and realization of M&E scheme) PROAGRI II formalized with a revised memorandum of understanding and plan of action Agricultural development given priority in local development planning Cadres prepared to shift mindset from training and visit to demand-driven and market-led extension approach and carry through policy of meaningful consultations with female and male smallholders

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Means	Preconditions
Activities			
1.2 Private-sector/NGO promotion and support • Encouragement of commercial agricultural enterprises in provision of extension services • Institution-building of local NGOs as rural service providers • Start-up support for new small-scale entrants to rural services provision • Selection, training and establishment of locally resident female and male farmer-promoters as extensionists	Robust performance-based contracts with change agents, including women advisers and mentors, for business promotion interventions	Sector service-provider development programme: awareness campaign and management Training, mentoring and matching grants for initial investments for feasible schemes for small and medium-sized enterprises/local NGOs as new service providers Vocational and functional literacy training, and matching grants for initial investments for farmer-promoters	Business climate sufficiently dynamic to attract new service providers to rural areas

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Means	Preconditions
Activities			
2. Demand-side development **2.1 Farmer organization and empowerment** • District-based inventory of female and male farmer groups and associations • Strengthening learning capacities and self-reliance of groups, including group dynamics and inclusion • Support the networking of groups into community development committees and local forums • Strengthening the role of committees and forums in agricultural priority setting and planning • Support for graduation and legal registration of farmer associations	Inventories made: socio-economic and gender profiles of membership and leadership of producer groups Contracts with public/private-sector service providers for facilitation and support of group development; and/or number of groups with self-supported activities Number of community development committees or extension management committees established and operational Community development plans with agricultural priorities	Facilitation and support of group formation and development Provision of effective advice, mentoring and availability of empathetic back-up at the district, province and national levels	Effective change agents available Appropriate rural economic group development technology available
2.2 Group, association and enterprise development • Transformation of producer groups into profitable associations • Training in business, administration and financial management • Facilitation of linkage and access to other sources of assistance, including related projects in rural finance and assistance for enterprise development and NGO schemes for crop and livestock improvement and ownership	Number of inclusive, graduated groups and number of registered groups Number of associations with profitable enterprises Number of groups with accounts and trading/operating reports Number of farmer groups with commercial and other interest linkages	Development of farmer associations and their enterprises, including matching grants for initial investments where justified Graduation records, including gender and disadvantaged profiles	Viable commercialization opportunities found, tested and proven

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Means	Preconditions
Activities			
• Preparation of associations to deliver agricultural services • Provision of limited matching grant funding for well-founded group enterprises or schemes where no other source is available	Number of groups involved in services for other farmers and groups Numbers and types of schemes assisted		
3 Agricultural service delivery **3.1 Provincial-level service delivery** • Contracting/outsourcing service delivery • Delivery of "public good" sectoral and inter-sectoral services (including regulation) • Conduct of overarching strategic/thematic activities and studies	Services included in PROAGRI/Ministry of Agriculture and provincial workplans and budgets Service provision encompasses whole spectrum of crop, livestock, and natural resource management technical and management support	Strategic sectoral studies Thematic sectoral activities Delivery of services by public sector augmented by contract staff	Momentum of deconcentration/devolution of government services accelerated Principle of pluralistic delivery embedded in public-sector psyche
3.2 District/local-level service delivery • Contracting/outsourcing service provision • Delivery of sectoral advisory services including market information, local studies, knowledge and technology transfer • Basic production support services for remote/low-potential areas	Services included in PROAGRI/ Ministry of Agriculture and district and locality work plans and budgets Service delivery encompasses whole spectrum of crop, livestock, and natural resource management technical and management support	Local technical studies Support for remote/low-potential areas Delivery of services by public sector augmented by contract staff	Resources mobilized to fund expanded public- and private-sector services at the district and downstream levels

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME